

Syrian Economic Sciences Society

Established 1965 – No. 816

Member of The Arab Economists Union



جمعية العلوم الاقتصادية السورية

أشهرت برقم ٨١٦ لعام ١٩٦٥

عضو اتحاد الاقتصاديين العرب

اضاءات

على التشابك الزراعي الصناعي في سورية
الواقع ومتطلبات التطوير

الاستشاري

فؤاد اللحام

محاضرة مقدمة ضمن ندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢٠١٧/١١/١٤

المركز الثقافي العربي – أبو رمانة

اضاءات على التشابك الزراعي الصناعي في سورية

الواقع ومتطلبات التطوير

* الاستشاري فؤاد اللحام

تتناول هذه الدراسة الموجزة اضاءات حول التشابك الزراعي الصناعي في سورية - الواقع ومتطلبات التطوير من خلال ستة عناوين رئيسية هي :

- ١- مفهوم التشابك الزراعي الصناعي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ٢- تطور عملية التشابك الزراعي الصناعي في سورية
- ٣- وضع التشابك الزراعي الصناعي قبل الأزمة
- ٤- أثر الأزمة على التشابك الزراعي الصناعي
- ٥- الاجراءات والتدابير الحكومية المؤثرة على التشابك الزراعي الصناعي
- ٦- تفعيل وتطوير التشابك الزراعي الصناعي

أولاً- مفهوم التشابك الزراعي الصناعي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يقصد بالتشابك الزراعي الصناعي العلاقة التبادلية و الترابط بين سلسلة حلقات الانتاج في هذين القطاعين فيما يتعلق بتوفير احتياجات كل منهما سواء من مستلزمات الانتاج و الانتاج الجاهز أو نصف المصنع .

يلعب التشابك الزراعي الصناعي دوراً هاماً في تطوير هذين القطاعين والقطاعات الاقتصادية والخدمات الأخرى ويساهم بشكل ملموس- في حال ادارته بالشكل المطلوب - في تحقيق العديد من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ففي المجال الزراعي يحقق التشابك الزراعي الصناعي مجموعة من الأمور الهامة في مقدمتها:

- ١- توفير الطلب المستقر والدائم على الانتاج الزراعي والحيواني واستقرار دخل المزارعين.
- ٢- التشجيع على التوسع وزيادة المردود وخفض الكلفة وتحسين النوعية .
- ٣- استقرار اليد العاملة الزراعية والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ٤- المساهمة في خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش.
- ٥- تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية وكذلك من المنتجات الغذائية وغيرها ...
- ٦- تطوير الصناعات الريفية التقليدية والحديثة .

وفي مجال الصناعي يساهم التشابك في تحقيق المزايا التالية :

- ١- تأمين مستلزمات الانتاج الصناعي من المنتجات الزراعية والحيوانية بشكل دائم ومستقر
- ٢- توفير تكاليف الاستيراد والنقل والتخزين والقطع الأجنبي
- ٣- خلق طلب دائم ومتطور على المنتجات الزراعية والحيوانية
- ٤- تلبية احتياجات القطاع الزراعي من مستلزمات الانتاج والآليات الزراعية والأسمدة وأجهزة الري الحديث والأعلاف والأدوية البيطرية والمبيدات ومواد التعبئة والتغليف.....
- ٥- خلق قيمة مضافة للمنتج الزراعي في الاقتصاد الوطني ما يساهم في زيادة الدخل وخلق فرص عمل مستقرة وتحسين مستوى المعيشة
- ٦- زيادة الطلب على منتجات وخدمات القطاعات الانتاجية والخدمية : البناء والنقل والمواصلات والتدريب والتعليم و البحث والتطوير وتوفير فرص ومجالات عمل جديدة فيها
- ٧- المشاركة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

ثانياً- تطور عملية التشابك الزراعي الصناعي في سورية

عرفت سورية منذ قديم الزمن أشكالاً بدائية من التشابك الزراعي الصناعي تمثل بإنتاج الزيوت والصابون ومنسوجات الحرير والصوف والجلود وغيرها من المنتجات اليدوية التي اشتهرت فيها سورية على مر الزمان .

وفي القرن الماضي ، شهد التشابك الزراعي الصناعي في سورية ثلاث نقالات نوعية هامة :

النقطة النوعية الأولى كانت خلال النصف الأول من القرن العشرين وتمثلت بزراعة وتصنيع التبغ ، وزراعة القطن وحلجه وغزله ونسجه وحيآكته ، اضافة إلى اقامة معامل السكر والزيوت والكونسروة والمطاحن وغيرها.... وشهدت هذه الفترة اقامة العديد من الشركات الخاصة والمساهمة الكبيرة في مقياس تلك الفترة في مختلف المدن السورية وبشكل خاص في دمشق وحلب وحمص وغيرها ...وقد حققت هذه الشركات نجاحات كبيرة في مجال التشغيل والانتاج والتصدير .

النقطة النوعية الثانية حدثت في ستينيات القرن الماضي بعد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي وتأميم المعامل الخاصة التي أقيمت خلال الفترة السابقة . حيث تولت الحكومة من خلال الخطط الخمسية مهمة تطوير الاقتصاد السوري بشكل عام و قطاعي الصناعة والزراعة بشكل خاص . فتمت اقامة السدود وأقنية الري واستصلاح الأراضي واحداث الجمعيات التعاونية الزراعية وتقديم الدعم للفلاحين والتوسع في الانتاج الزراعي وخاصة في المحاصيل الاستراتيجية سواء في مجال القروض أو في توفير مستلزمات الانتاج بأسعار مدعومة وبشروط ميسرة وتقديم أسعار مشجعة لمنتجاتهم .

وفي المجال الصناعي تم التوسع في اقامة المحالج ومعامل الغزل والنسيج والألبسة والأصواف والجلود وصوامع ومطاحن الحبوب ومعامل السكر والألبان والزيوت وتصنيع العنب والكونسروة والمعكرونة التي تشكل المنتجات الزراعية والحيوانية مستلزمات انتاج لها . كما تمت اقامة العديد من المعامل التي تحتاجها عملية تنمية القطاع الزراعي مثل معامل الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية واليوريا والجرارات والأعلاف . وقد ترافق ذلك مع تطور هام في توسيع شبكة الطرق والسكك الحديدية ما سهل عملية نقل المنتجات الزراعية والصناعية من مصدرها الى مقصدها.

النقطة النوعية الثالثة كانت في الربع الأخير من القرن الماضي والتي تمثلت بالانفتاح على القطاع الخاص وتشجيعه ، وتوجت بإصدار قانون تشجيع الاستثمار الذي تضمن تقديم العديد من التسهيلات والاعفاءات . فتمت اقامة مصانع متطورة كبيرة ومتوسطة وصغيرة في مختلف الصناعات الغذائية والنسجية ونشطت حركة الصادرات وأصبح هذان القطاعان من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني لجهة عدد المشاريع أو عدد العاملين أو حجم الصادرات.

ثالثاً- الوضع قبل الأزمة :

شهدت السنوات العشر التي سبقت نشوب الأزمة في سورية تطورات ايجابية هامة في قطاعي الزراعة والصناعة والتشابك فيما بينهما من أهمها :

- 1- زيادة ملموسة في انتاج القطن والقمح والزيتون والخضار والفواكه والحليب ومشتقاته
- 2- اقامة مشاريع صناعية هامة في مجال الصناعات النسجية والغذائية
- 3- زيادة الصادرات من المنتجات النسجية والغذائية ودخول أسواق جديدة .
- 4- تزايد الاهتمام بالمواسفات والجودة والتعبئة والتغليف والتصميم.

إلا أن القطاع الزراعي والصناعي بشقيهما العام والخاص واجها خلال تلك الفترة الماضية وخاصة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ، عدداً من المصاعب والعقبات بسبب التسرع في تنفيذ اتفاقيات تحرير التبادل التجاري مع البلدان العربية وتركيا . ما أدى إلى منافسة غير عادلة بين المنتج الزراعي والصناعي السوري وبين مثيله المستورد سواء من حيث السعر أو النوعية . وقد ساهم في ذلك عدم تأهيل هذين القطاعين بشكل مسبق و مناسب للاستفادة من ايجابيات هذه الاتفاقيات والحد من آثارها السلبية نتيجة التأخر في معالجة عدد من المشاكل التي كانا يعانيان منها من ناحية ووجود دعم للصادرات في تلك الدول من ناحية أخرى . اضافة إلى بروز ظاهرة تبييض شهادات المنشأ والتلاعب في أسعار المستوردات وانتشار التهريب ومرور عدد من سنوات الجفاف ... الأمر الذي انعكس سلباً على التشابك الزراعي الصناعي .

ويمكن تلخيص أهم الآثار السلبية على القطاعين الزراعي والصناعي وبالتالي التشابك بينهما خلال الفترة السابقة للأزمة بما يلي:

- 1- وجود فجوة بين حجم انتاج عدد من المنتجات الزراعية (القطن ، الحمضيات، الخضار ...) والطاقة التصنيعية القائمة لهذه المنتجات . وكذلك بين الانتاج الصناعي من مدخلات الانتاج الزراعي (الغزل والنسيج) وحلقات الانتاج الأخرى (الألبسة) ما أدى إلى تصدير الانتاج غير المصنع محلياً كمادة خام دون الاستفادة من القيمة المضافة

- التي يمكن تحقيقها من خلال عملية التصنيع .(القطن، الغزول القطنية ، الحمضيات ، الصوف والجلود، المنتجات العطرية).
- ٢- رفع أسعار الطاقة وتخفيف الدعم المقدم للمزارعين ما أدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج واساءة استخدام عملية الدعم.
- ٣- محدودية تطوير نوعية ومردود المنتجات الزراعية والصناعية وكذلك أعداد الثروة الحيوانية فعلياً .
- ٤- تدني كفاءة ادارة الموارد المائية واستنزاف الموجود منها وضعف الانتقال إلى الري الحديث .
- ٥- تراجع تربية دودة القز و انتاج الحرير الطبيعي والمنتجات النسيجية التراثية .
- ٦- انخفاض نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من ٣٠.٤% عام ٢٠٠١ الى ١٤.٣% عام ٢٠١٠ .
- ٧- فشل تجربة انتاج وتصنيع القطن العضوي .
- ٨- التأخر في اقامة مشروع تصنيع العصائر في اللاذقية وتعثر مشروع عصير الجبل في السويداء.
- ٩- تراجع عدد المنشآت الصناعية المنفذة سنوياً وبشكل خاص الصناعات النسيجية وإلغاء ٣٢٨٢ سجلاً وقراراً صناعياً في عام ٢٠٠٩ بناء على طلب أصحابها شكلت الصناعات النسيجية نسبة ٤٦% من المنشآت الملغاة.

رابعاً- أثر الأزمة على التشابك الزراعي الصناعي :

اضافة إلى المشاكل والصعوبات التي كان يعانيها قبل الأزمة والتي سبق ذكرها ، أدت الأزمة إلى بروز صعوبات ومشاكل جديدة أمام التشابك الزراعي الصناعي و اضعافه بشكل كبير من خلال ما يلي:

- ١- تراجع الانتاج المحلي الفعلي أو المسوق من المنتجات الزراعية والحيوانية التي تشكل مستلزمات انتاج للعديد من الصناعات الغذائية والنسيجية كالقطن والقمح و الشوندر السكري والحليب والفواكه والخضراوات ، سواء بسبب الأزمة أو بسبب الأحوال المناخية والأمراض التي اصابته عدد من هذه المحاصيل ، أو بسبب قطع أعداد كبيرة من الأشجار وعدم العناية بها وصعوبة جني المحاصيل ونقلها وتسويقها ، اضافة إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة والبذار والمبيدات والعلف والأدوية البيطرية والحصول على الطاقة ، والتأخر في تحديد أسعار شراء بعض هذه المنتجات المحصور بيعها وتسويقها بالجهات الحكومية من المزارعين ما أدى إلى عدم تسليمها للجهات العامة المعنية وبيعها أو تهريبها بأسعار أعلى (القمح والقطن) أو العدول عن زراعتها (الشوندر السكري) والانتقال لزراعة محاصيل أخرى أكثر اقتصادية بالنسبة للمزارع . وذلك على الرغم من لجوء الحكومة إلى التعاقد مع شركات خاصة لنقل القطن والقمح من المناطق التي يسيطر عليها المسلحون إلى المناطق التي تسيطر عليها من أجل تأمين ما يمكن من هذه المنتجات إلى المحالج ومعامل الغزل والمطاحن.

- ٢- الحاق اضرار كبيرة بالأراضي والمنشآت والآليات الزراعية بسبب الأعمال العسكرية وقطع الأشجار للتدفئة .
- ٣- انتشار ظاهرة التهريب في الاتجاهين
- ٤- توقف معمل الجرارات بسبب التدمير وتوقف معامل الأسمدة عن الإنتاج بسبب نقص الغاز والفسفات وتضرر أعداد كبيرة من محالج القطن ومعامل الغزل والنسيج وبشكل خاص في ادلب وحلب والجزيرة وريف دمشق اضافة الى معامل الألبان والكونسروة .
- ٥- توقف العمل بالمشاريع الزراعية والصناعية قيد التنفيذ ووقف نشاطات وبرامج عدد من المنظمات الدولية والدول المانحة .
- ٦- توقف العمل الحكومي في مشاريع الري واستصلاح الأراضي .
- ٧- تراجع وضع الأمن الغذائي واللجوء الى استيراد القمح والطحين والسكر والخميرة .
- ٨- زيادة الضغط على القطع الأجنبي لتأمين حاجة البلاد من المواد الغذائية الأساسية وتحقيق خسارة مزدوجة في هذا المجال تتمثل بخسارة المنتج المحلي والاضطرار لاستيراد بديل عنه.
- ٩- تراجع عدد المشاريع المرخصة والمنفذة في الصناعات النسيجية والغذائية سواء وفق قانون تشجيع الاستثمار او القانون ٢١ أو المنشآت الحرفية .
- ١٠- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج (الكهرياء والمازوت والأسمدة والبذار والأعلاف واللقاحات والأدوية البيطرية والمبيدات وأجور الفلاحة وجني المحاصيل وصيانة الآلات وأجور النقل والتحميل والتنزيل وعمولة أسواق الجملة وتعدد الوسطاء وأتاوات عبور الحواجز
- ١١- عدم توفر الأيدي العاملة نتيجة نزوحها وهجرتها إلى الداخل والخارج .
- ١٢- ارتفاع مستويات التلوث البيئي بسبب الأعمال العسكرية
- ١٣- خروج عدد كبير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بسبب التدمير والتخريب والتأثير السلبي على فرص العمل .
- ١٤- صعوبة توفير المواد الأولية اللازمة وارتفاع أسعارها وتدني قيمة العملة وضعف القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الطلب وخاصة على المنتجات النسيجية.
- ١٥- فقدان أعداد كبيرة من قطعان الماشية وخروج عدد من المداجن من الانتاج
- ١٦- نزوح وهجرة أعداد كبيرة من الصناعيين والعمال الفنيين
- ١٧- صعوبة التصدير وتراجع نتيجة الحصار والمقاطعة واغلاق المعابر الحدودية

والجدول التالي يوضح تطور انتاج المحاصيل التي تشكل مدخلات للإنتاج الصناعي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦

الوحدة طن

المنتج	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	نسبة التراجع
القطن	٤٧٢٤٨٥	٦٧١٦٦٨	٥٩٢٦٥٣	١٦٩٠٩٤	١٦٢٤٣٩	١٣٠٤٩٧	٤٠٦٩٦	%٩٣
القمح	٣٠٨٣٠٨٢	٣٨٥٨٣٣١	٣٦٠٩٠٩٣	٣١٨٢١٠٧	٢٠٢٤٣٣٣	٢٨٦٢٣٩٠	١٧٢٦٢٤٧	%٤٤
الشوندر السكري	١٤٩٣٠٣١	١٨٠٥١٨٤	١٠٢٧٩٤٢	٣١٦٨٥٥	٦٥٣١٠	٢٩٢٥٨	١٠٦٥٥	%٩٩
الفسنق الحلي	٥٧٤٧١	٥٥٦١٠	٥٧١٩٥	٥٤٥١٦	٢٨٧٨٦	٥٢٦٨٦	٤٩٩٠٥	%١٣
الزيتون	٩٦٠٤٠٣	١٠٩٥٠٤٣	١٠٤٩٧٦١	٨٤٢٠٩٨	٣٩٢٢١٤	٩١٣٢٩٩	٦٦٨٤٤١	%٣٠
اجمالي المحاصيل الحقلية الرئيسية المروية	٥١٤٠٠٨٥	٦٨٥٨٦٠٨	٥٨٦٦٤٤٤	٣١٤٨٦٣٤	٢١٧٧٤١٣	٢٨٧٥١٨٣		%٤٤
اجمالي الخضار الحقلية الرئيسية المروية	٢٥٩٤١٩١	٢٨٠٢٠١٠	٢١٠١٧٧٨	١٥١٧٩٨٠	١٦٧٥٠٩٠	١٨١١٥٤٦		%٣٠

ونتيجة لهذا الانخفاض في المنتجات الزراعية تراجع انتاج الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي في القطاعين العام والخاص . ويبين الجدول التالي أهم منتجات القطاع العام الصناعي ذات العلاقة بالتشايك الزراعي الصناعي خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٦ ولغاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧ . مع الإشارة الى عدم توفر الأرقام المتعلقة بانتاج القطاع الخاص.

اسم المنتج	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	نسبة التراجع
قطن محلوج	الف طن	220	149	218	21	5	3.6	23 ١	%٩٠
غزول قطنية	طن	112,415	94,765	60,349	11,545	4,059	4,162	17,379 11694	%٨٤
أقمشة قطنية خامية	الف متر	91,501	75,254	62,541	21,957	10,790	6,119	6,848 4494	%٩٨
زيت نباتي + نصف مكرر	طن	29,135	18,290	17,411	862	322	1,313	625 41	%٩٦
لنت متنوع	طن	15132	9356	7775	179	116	176	272 15	%٩٨
رب البندورة	طن	1267	891	491	692	482	٣٣٧	1178 871	%٧
كونسروة متنوعة	طن	455	143	280	550	322	943	338 476	%٢٦
حليب معقم	الف لتر	3,699	3,546	1,330	288	65	75	159 85	%٩٦
عرق	الف لتر	2,617	3,132	2,040	1,494	687	1,214	1773 1141	%٣٢
سكر ابيض من الشمندر	طن	78,880	134,680	52,640	-	3,645	-	- -	%١٠٠
خميرة	طن	33,716	33,793	27,352	10,075	6,286	5,138	4049 2784	%٨٨
سجانر	طن	12,602	13,392	9,742	5,650	5,656	5,684	6110 4490	%٥٢
سماد كالنترو	طن	125,550	92,015	51,080	16	7,233	11,415	5190 1885	%٩٣
سماد اليوريا	طن	258,315	250,020	131,755	39,505	6,465	40,025	0 30630	%١٠٠
سماد سوبر فوسفات	طن	150,050	175,600	71,300	37,750	81,900	47,200	9950 2250	%٩٣

المصدر: تقارير وزارة الصناعة السنوية

* الرقم السفلي في عمود ٢٠١٦ يشير إلى الانتاج الفعلي لغاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧

تطور عدد المشاريع الصناعية الخاصة المنفذة خلال الفترة ٢٠١٠ ولغاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧

في عام ٢٠١٠ بلغ المجموع التراكمي لعدد المنشآت الصناعية المنفذة ١٢٨٧٣٩ منشأة موزعة على النحو التالي : ٧٥٣ منشأة وفق قانون الاستثمار منها ١٩٥ نسيجية تشكل حوالي ٢٦% من المجموع و ١٨٣ منشأة غذائية تشكل حوالي ٢٤% من المجموع . كما بلغ المجموع التراكمي للمنشآت الصناعية المنفذة وفق القانون ٢١ نحو ٣٠٥٩٢ منها ٦٠٢٦ منشأة غذائية تشكل نحو ٢٠% من المجموع و ١٠١٦٩ منشأة نسيجية تشكل نحو ٣٣% من المجموع. ٩٧٣٩٤ كما بلغ المجموع التراكمي للمنشآت الحرفية ٩٧٣٩٤ منشأة منها ١٢٤٦١ منشأة نسيجية تشكل نحو ١٣% من المجموع و ١١٣١٨ منشأة غذائية نحو ١٢% من المجموع .

أما خلال سنوات الأزمة فقد تطور عدد المنشآت الصناعية النسيجية والغذائية الخاصة المنفذة على النحو التالي :

مجموع المنشآت الصناعية المنفذة	المنشآت الغذائية المنفذة			المنشآت النسيجية المنفذة			مجموع المنشآت الصناعية المنفذة		
	قانون الاستثمار	قانون ٢١	حرفي	قانون الاستثمار	قانون ٢١	حرفي			
١٠٥٧	٤	٩٢	٣٧	١٣٣	٧	١٧٧	١٥٤	٣٣٨	٢٠١١
٦٦٧	٢	٥٤	١٠	٦٦	٦	١٤٦	٨٨	٢٤٠	٢٠١٢
٢٧٧	٠	٣	١	٤	١	٥٥	٥٨	١١٤	٢٠١٣
٤٧٥	٠	٢٢	١٥	٣٧	١	١٠١	٩٧	١٩٩	٢٠١٤
٦٧٠	٠	٤٠	١٨	٥٨	٠	١١٠	١٠٧	٢١٧	٢٠١٥
٧٣٢	٠	٣٦	١٩	٥٥	٢	١٤٣	١٢٩	٢٧٤	٢٠١٦
٥٥٤	٠	٣٨	١٢	٥٠	٢	١١٤	١٠٩	٢١٥	٢٠١٧ لغاية الربع الثالث

المصدر: تقارير مديرية الاستثمار الصناعي في وزارة الصناعة السنوية

خامساً- الاجراءات والتدابير الحكومية المؤثرة على التشابك الزراعي الصناعي

اتخذت الحكومة السابقة والحالية مجموعة من الاجراءات والتدابير ذات العلاقة بالقطاعين الزراعي و الصناعي العام والخاص في محاولة لمعالجة ما يمكن من المشاكل التي يواجهها المزارعون والصناعيون في عملية إعادة تأهيل وزراعة أراضيهم وتشغيل منشآتهم الصناعية .

في المجال الزراعي:

استمر الدعم الزراعي والتمويل بغض النظر عن المديونية ، ورفع أسعار المحاصيل الاستراتيجية و توزيع الأسمدة و اعفاء الدواجن والأبقار من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات وتقديم تسهيلات لتسويق المحاصيل الاستراتيجية وتطبيق تعرفه الكهرباء الزراعية على منشآت الثروة الحيوانية وتسعير المحروقات بسعر الاستهلاك المنزلي ، ووقف ضريبة الضميمة على الأعلاف والسماح بالاستيراد دون موافقة مؤسسة الأعلاف، والاعفاء من الرسوم الجمركية عند استيراد الأبقار الحية ، و الموافقة على نقل معامل الأدوية البيطرية المرخصة الى الأماكن الآمنة ، والسماح باستيراد الآليات الزراعية المستعملة ، واستمرار توزيع المقنن العلفي بأسعار مدعومة ، وعدم تنظيم المخالفات الزراعية و الاستمرار بالإرشاد الزراعي* .

وفي المجال الصناعي:

اتخذت الجهات الحكومية المعنية خلال فترة الأزمة مجموعة من الاجراءات والتدابير ذات العلاقة بالقطاع الصناعي ، اضافة إلى صدور عدد من التشريعات في اطار العمل على معالجة عدد من المشاكل التي يواجهها الصناعيون في عملية إعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم من أهمها:

- 1- تشكيل لجنة لحماية الإنتاج الوطني ودعم المنتج المحلي الصناعي والزراعي برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للتحقق من مطابقة السلعة موضوع الدراسة لصدق المنشأ أو عدم الإغراق أو المواصفة الوطنية وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية.
- 2- احداث الهيئة العامة لتطوير الانتاج المحلي ودعم الصادرات وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة ضمان مخاطر القروض .

3- تعديل مطارح ونسب رسم الانفاق الاستهلاكي على المواد والخدمات بما ينسجم مع التعرفه الجمركية الجديدة بحيث تعفى الشريحة الجمركية التي تخضع لرسم ١% (مواد أولية) من رسم الانفاق الاستهلاكي.

4- إلغاء القرار الخاص بتشميل البضائع والسلع العربية المنشأ المشمولة بأحكام اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى حصراً والواردة إلى سورية من غير بلد المنشأ بميزات الاستيراد من بلد المنشأ المنصوص عليها بأحكام الاتفاقية.

5- فرض رسم بنسبة ٣٠% من القيمة على كل المواد والبضائع ذات المنشأ أو المصدر التركي والمستوردة إلى الجمهورية العربية السورية لمصلحة دعم إعمار القرى النامية بموجب المرسوم رقم ١٨ لعام ٢٠١٥ .

*- جمعية العلوم الاقتصادية السورية - محاضرة أثر الأزمة على القطاع الزراعي - المهندس الزراعي حسان قنطا

٦- إعفاء الصناعيين من تصديق الفواتير الخاصة بالمواد الأولية و مستلزمات الإنتاج الصناعي

المستوردة .

٧- السماح للصناعيين بنقل منشآتهم من المناطق الساخنة إلى المناطق الحرة والذين لم يتمكنوا من نقل آآآتهم المسجلة بالسجل الصناعي بسبب سرقتها او تخريبها باستبدالها بأخرى جديدة أو مستعملة من الأسواق المحلية أو مستوردة.

٨- السماح للصناعيين باستيراد مولدات الكهرباء المستعملة لزوم منشآتهم حصراً

٩- تنظيم توقيت تقنين الطاقة الكهربائية في عدد محدود من المناطق الصناعية بشكل لا يؤثر

كثيراً على العملية الانتاجية .

١٠- اعفاء المصدرين من إعادة قطع التصدير

١١- اعفاء الآآآات الصناعية من الرسوم الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج

بنسبة ٥٠%

١٢- السماح باستيراد الآآآات المستعملة

١٤- دعم عملية تصدير المنتجات الزراعية والصناعية .

١٥- السماح باستيراد القطن والغزول القطنية

تجدد الاشارة إلى أن عدداً من القرارات التي اتخذتها الحكومة أثارت ردود فعل وخلافات في الرأي فيما يتعلق برفع أسعار المحروقات والكهرباء أو فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على المواد الجاهزة وفرض رسم الانفاق الاستهلاكي على عدد من الصناعات المحلية والأسعار التأشيرية وغيرها ... ما عكس تبايناً واضحاً في المصالح والآراء والمواقف التي ما تزال مستمرة حتى الآن والتي لا بد أن تراعى في معالجتها أساساً وبالدرجة الأولى مصلحة الاقتصاد الوطني حاضراً ومستقبلاً و توفيق المصالح العامة المشتركة لغالبية المزارعين والصناعيين والتجار . ويرى العديد من الخبراء أن عدداً غير قليل من الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الجهات الحكومية المعنية منذ بداية الأزمة وحتى الآن اتسمت بالتأخر والبطء واعتماد أسلوب العمل يوم بيوم في معالجة المشاكل ، إضافة إلى الارتجال والتسرع في عدد من القرارات دون اجراء الدراسات المعمقة لها أو / و مشاركة المعنيين من المزارعين والصناعيين والتجار في هذه القرارات التي لم تتجاوز في كثير من الأحيان مرحلة سماع الرأي دون الأخذ به وذلك بالنسبة للعديد من القضايا الحساسة مثل التمويل والتعويض على الآآآات المتضررة وتوفير الطاقة الكهربائية والمازوت واجازات الاستيراد ومنح القطع الأجنبي والرسوم الجمركية وقانون الانفاق الاستهلاكي وتسعير الصادرات والواردات والإعفاء من بعض الديون وتأجيل بعضها... الأمر الذي أعاق وما يزال يعيق قيام معظم الصناعيين السوريين وتردهم بإعادة تأهيل وتشغيل منشآتهم أو / و متابعة عملهم بهذا الاتجاه بانتظار ما ستؤول اليه الأوضاع العامة وما ستخذه الجهات الحكومية المعنية من قرارات جديدة في معالجة المشاكل التي يواجهونها والاستجابة لمطالبهم. كما أدى التأخر في تسعير المحاصيل الاستراتيجية وعدم تسعيرها بالوقت وبالشكل

المناسب إلى عدم تقييد العديد من المزارعين بالخطة الزراعية وتسويق منتجاتهم للجهات الحكومية المعنية والانتقال إلى انتاج محاصيل توفر الاحتياجات وتحقق أعلى دخل ممكن ولا تحتاج إلى تكاليف وخدمات كبيرة .

سادساً- المطلوب لتفعيل وتطوير التشابك الزراعي الصناعي:

يشكل التشابك الزراعي الصناعي أداة هامة وضرورية من أجل تصحيح ومتابعة مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، كما يساهم بدور هام في معالجة آثار الحرب التي تجري في سورية وعليها ليس فقط في مجال إعادة الانتاج الزراعي والصناعي وحسب ، بل ايضاً في خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش وعودة المهجرين والنازحين والكفاءات العلمية والفنية وكذلك رؤوس الأموال التي غادرت سورية بسبب الأزمة . وهذا يتطلب الإعداد لنقطة نوعية جديدة في التشابك الزراعي الصناعي في سورية من خلال وضع رؤية مستقبلية لإعادة هيكلة وتطوير هذين القطاعين والقطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهما في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد السوري بمجمله ووضع الخطط واتخاذ الاجراءات والتدابير المطلوبة لتنفيذ هذه الرؤية سواء بالشكل الفوري أو على المدى القصير والمتوسط لتمكين سورية من الانتقال من الأزمة إلى النهوض.

ومن الضروري أن تراعي عملية إعداد وتنفيذ النقطة النوعية الجديدة لتفعيل وتطوير التشابك الزراعي الصناعي الأمور التالية :

- ١- اجراء مسح فوري شامل لكل من القطاع الزراعي والصناعي للوقوف بشكل دقيق وصحيح على أوضاع كل منهما واحتياجاته . وهناك مسح صناعي تم انجازه مؤخراً من قبل المكتب المركزي للإحصاء والمطلوب اعلان نتائجه ووضعها في متناول المعنيين والدارسين للاستفادة منها في بلورة السياسات والاجراءات المطلوبة لتطوير هذين القطاعين والقطاعات الأخرى المرتبطة بهما .
- ٢- تحليل سلسلة القيمة للمنتجات الحالية والمستقبلية التي تشكل التشابك الزراعي الصناعي لتحديد متطلبات كل حلقة انتاج من هاتين السلسلتين من الحلقات الأخرى ضمن السلسلة ومن حلقات سلسلة الانتاج في القطاع الآخر ، من أجل توفيرها وتطويرها في كلا القطاعين والقطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى ، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس الايجابية والسلبية المستفادة في هذا المجال قبل الأزمة وخلالها.
- ٣- مراجعة الدراسات السابقة التي تمت حول تطوير القطاعين الزراعي والصناعي وتحديث ما يلزم منها للاستفادة منه .
- ٤- اعداد الملفات اللازمة لترويج الفرص الاستثمارية المستهدفة لتفعيل التشابك الزراعي الصناعي وطرحها للاستثمار من قبل القطاع الخاص او بالمشاركة مع القطاع العام .
- ٥- ربط وتشجيع البحث والتطوير باحتياجات القطاعين ذات الأولوية : ترشيد استخدام المياه والطاقة ومراعاة المتطلبات البيئية .
- ٦- اقامة التجمعات العنقودية الأفقية والشاقولية في الصناعات النسيجية والغذائية في المناطق الملائمة اقتصادياً واجتماعياً لهذه العناقيد .

- ٧- الانتقال من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية سواء بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية القائمة حالياً أو التي يمكن انتاجها مستقبلاً.
- ٨- تحقيق الأمن الغذائي الوطني
- ٩- خلق المزيد من القيمة المضافة للمنتجات الحالية والمستقبلية (منتجات عضوية ، النوعية ، التصميم ، التعبئة والتغليف....)
- ١٠- خلق فرص عمل لائقة وتحسين سبل العيش بما يساهم في تنمية الريف والمناطق الزراعية ووقف الهجرة إلى المدن .

الاجراءات الفورية المطلوبة :

- ١- إعادة تأهيل الأراضي الزراعية ومعالجة الآثار البيئية السلبية التي تأثرت بها نتيجة الأعمال العسكرية (الألغام والقذائف وآثارها) وتكرير النفط بشكل بدائي .
- ٢- تسهيل عودة المهجرين والنازحين إلى أراضيهم وقراهم وتوفير البيئة التمكينية لمعاودتهم العمل والانتاج.
- ٣- اعداد وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة لسد النقص الكبير الموجود في اليد العاملة المؤهلة وبشكل متكامل (متدربين ، مدربين ، مراكز تدريب مؤهلة ، مناهج تدريبية ...) واعتماد الأساليب والحوافز التي تضمن الحفاظ على المدربين والمتدربين وتطوير كفاءاتهم.
- ٤- إعادة منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وتوفير التمويل اللازم بشروط ميسرة للمزارعين والصناعيين وتقديم مستلزمات الانتاج الزراعي المدعومة بشكل فعال .
- ٥- تحديد أسعار مجزية للمحاصيل الاستراتيجية واعلانها بشكل مسبق بما يشجع على زراعة و تسويق هذه المحاصيل.
- ٦- تحديد المساحات المزروعة من المحاصيل الاستراتيجية وبشكل خاص القطن بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي ، وبما يتناسب مع طاقة وحاجة التصنيع المحلي من هذه المحاصيل وتحقيق قيمة مضافة منها وعدم تصديرها كمادة خام.
- ٧- إعطاء عناية قصوى للتحويل للري الحديث والطاقة البديلة ورفع نسبة دعمها لتشجيع الانتقال إليها وخاصة في مجال انتاج القطن والصناعات النسيجية المستهلكة للماء والطاقة . حيث أن تطبيق نظام الري الحديث في زراعة القطن يخفض استهلاكه من المياه الى مستوى استهلاك القمح المروي .
- ٨- تشجيع الانتقال للمنتجات العضوية المتكاملة والمنتجات الزراعية الصناعية ذات القيمة المضافة العالية .
- ٩- تشجيع المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر الريفية والمنزلية .
- ١٠- تطوير صناعة التوضيب و التعبئة والتغليف وتصميم الأزياء
- ١١- تطوير صناعة العطريات.